

أن يُعدَّ تمييزاً في تركيب وأن يُعدَّ مضافاً إليه في تركيب آخر وأورد السيوطي خصائص هذا المكون في قوله (١) وإذا حسن موضع أفعل التفضيل المذكور بعده نكرة فعل من لفظه ومعناه، وصلاح أن يسند إلى النكرة فهي تمييز، فإن حسن موضعه بعض مضاف إلى جمع قام مقام النكرة جرت بالإضافة فالأول نحو : زيد أكمل فقيه فقهاً، فتنصب النكرة على التمييز لأنه بمعنى كمل فقيهه، والثاني نحو : زيد أكمل فقيهه، فتضيفه لأنه يحسن أن يجعل موضعه بعض مضاف إلى جمع قام مقام النكرة فتقول : زيد بعض الفقهاء، فما كان بعد أفعل التفضيل فاعلاً في المعنى يجب نصبه على التمييز ويمتنع جره بالإضافة كما كان الفقه بعد «أكمل» حين وضع موضعه «كمل» .

ومما أورده ضمن الاتساع في الوظائف النحوية متفقاً مع أحدث النظريات النحوية وهي النظرية التحويلية، تحوّل التمييز عن فاعل أو مفعول (٢) وكل منصوب على التمييز فيه معنى «من» وبعضه يصلح لمباشرتها وبعضه لا يصلح، فالذي لا يصلح لمباشرتها «من» الواقعة بعد العدد كأحد عشر كوكباً، وتمييز الجملة المنتصب عن تمام الكلام المنقول من فاعل نحو «طاب زيد نفساً» ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾ (٣) والأصل : طابت نفس زيد، واشتعل شيب الرأس، أو من مفعول نحو ﴿وفجرنا الأرض عيوناً﴾ (٤) والأصل فجرنا عيون الأرض، وما عدا ذلك يصلح لمباشرة «من» فيجر بها.

والحقيقة أن ما أورد عنه بعنوان «مسألة» قد لا يكون محله جديداً بل قد يكون بعضه تلخيصاً لما ورد عن القدماء مع إضافة تتضح فيها مسألة الاتساع في الوظائف النحوية باختلاف العلامة الإعرابية وتحويلها من نصب على التمييز إلى جر بالإضافة مع ثبات المكون التركيبي ونجتزئ في مسألة

(١) انظر : المطالع السعيدة، السيوطي، ص ٣٦٦ .

(٢) انظر المرجع السابق، ص ٣٦٦ .

(٣) سورة مريم : آية ٦ .

(٤) سورة القمر : آية ١٢ .